

منظمة اوبك والتحديات

اكرم حنا داؤد
ماجستير اقتصاد / جامعة بغداد

على مسألة تسعير النفط الخام وانتاجه في عقد السبعينات، الا ان هذه الحالة لم تستمر طويلاً، حتى جاء عقد الثمانينات وبعدها بدأت السوق النفطية الدولية تشهد تحولات جذرية، وظهر بشكل واضح دور منظمة اوبك التي اخذت تفقد سيطرتها بشكل تدريجي على وضع الاسعار وتصريف انتاجها، ولقد حدثت تطورات سريعة وجذرية في السوق العالمية النفطية اغفلتها المنظمة حيث لم تعرها الاهتمام اللازم، فقد اخذت اجراءات الدول الصناعية بالاقتصاد في استهلاك الطاقة والنفط بصورة خاصة، تظهر اثارها، حيث قل الطلب العالمي على النفط، بالاضافة الى زيادة انتاج النفط من دول خارج اوبك ادى الى قلة الطلب على نفطها، بالاضافة الى تباطؤ النمو الاقتصادي في الدول الصناعية المتقدمة، والى ظهور دعوات

احتلت منظمة اوبك منذ تأسيسها في بغداد عام ١٩٦٠ وحتى الآن مركزاً مهماً في سوق النفط العالمي، لهذا اتجهت اليها الانظار سواء من قبل الصناعة النفطية العالمية واسواقها والمنتجين، بل وحتى المؤتمرات المالية، لتحقيق الاستقرار في السوق النفطية العالمية، ولقد استطاعت الاوبك اداء دورها بدرجات مختلفة من النجاح حيث تمكنت دول الاعضاء فيها من السيطرة على مواردها النفطية في النصف الاول من عقد السبعينات، واصبحت قادرة على تحديد مستوى الاسعار فيها، كما ظهر ذلك في عام ١٩٧٣ بوضوح، وبعد ذلك اضمحل دور الشركات النفطية في التحكم بالاسعار وانحسر دورها لتصبح وسيطاً لشراء ونقل النفط الخام من الدول المنتجة الى الدول المستهلكة. وقد تمكنت دول اوبك ان تحكم سيطرتها

الصعب للمنظمة ان تقوم باعمالها (٢). ولهذا يمكن اجمال التحديات التي تواجهها منظمة اوبك ودولها في ثلاث مستويات هي:-

اولاً: المستوى الذاتي:

اي كل دولة من دول المنظمة على انفراد لأن النفط ثروة مؤقتة ومحدودة، وكما ان العمل وتراكم الانتاج لم يساهما في تكوينها او نموها، لذلك فان هذه الثروة التي منحتها الطبيعة بالصدفة، والتي ستبقى محدودة من حيث الحجم والزمن، مهما كانت لن تدوم، وقد لا تؤدي الى تطوير فعلي وجدي اذا لم توظف في المجالات الصحيحة وفي الاوقات المناسبة. ان دول اوبك وعلى انفراد كل واحدة منها، ليست دولاً نامية فقط بل فقيرة ايضاً حسب المقاييس الحقيقية، لأنها لازالت في بداية التطور، وتفتقر الى المقومات والعناصر سواء على مستوى الصناعة او على مستوى التكنولوجيا بل وحتى على مستوى الكوادر البشرية، وباعتبار معظم دول اوبك هي زراعية، نجد انها تعتمد بشكل كبير على الدول الصناعية، لهذا تحاول اوبك لحد الآن توظيف جزءاً من عائداتها في سبيل تنمية

البيئة لنبذ النفط والوقود الملوثة الى اخرى نظيفة، وكل هذه العوامل تركت تأثيراتها على السوق النفطية وظهرت بشكل واضح في الثمانينات وحتى يومنا هذا (١).

وكان من اهداف الولايات المتحدة الامريكية هو تدمير منظمة اوبك او اضعافها على نحو خطير، ان اعضاء منظمة اوبك هؤلاء المقلدون هم القادمون الجدد الى عالم الرأسمالية ويهددون بالاطاحة بالتجار الرأسماليين المترسخين في مراكز القوة، لهذا فان الولايات المتحدة الامريكية عازمة على تحطيمهم، وانها تنوي تحقيق هدفها عن طريق ايجاد فائض من الطاقة تسيطر عليه الولايات المتحدة الامريكية، ويمكن تحقيق ذلك الفائض عن طريق تطوير مصادر الطاقة لدول غير اعضاء في منظمة الاوبك، او عن طريق تخفيض الطلب على نفط اوبك او بمزيج من الطريقتين، وجاء هذا واضح على لسان (كينير) حيث قال (من اهم اهداف السياسة الامريكية في مجال الطاقة هو ايجاد مصادر بديلة لها باسرع وقت حتى يمكن لخليط من مكتشفات نفطية جديدة ودول جديدة منتجة للنفط ومصادر جديدة للطاقة ان يخلق حالة من الفائض يكون فيه من

فانها تشكل قاسماً مشتركاً للدول المنتجة و تحدياً من المنافسة والمزايدة وتمنع تدخل الدول الاخرى، وخاصة الصناعية، اذا تم الالتزام بهذه الاستراتيجية.

ثالثاً: على المستوى العالمي:

فان مشكلة الاقتصاد العالمي لم تعد ولم تكن مشكلة طاقة وانما هي مشكلة نظام وقسمه العمل الدولي واذا لم تعالج مشكلة هذا النظام جوهرياً فلن تحل مشكلة الاقتصاد الدولي واذا كانت قد فشلت جدياً، وان المحاولات التي تمت خلال الفترة الماضية سواء في الامم المتحدة وفي حوارات الشمال والجنوب وغيرها، فان الامر يتطلب حالياً اعادة النظر جدياً من اجل معالجة حقيقية للمشاكل الاقتصادية.

ان العالم حالياً يواجه مشاكل كبيرة وخطيرة وان دول الوبك التي قدمت تنازلات كبيرة والتي لا تزال حتى الآن تقدم مثل هذه التنازلات، ولا تحتل المزيد ولن يكون لتنازلها او لبعض دولها حل لمشاكل العالم الاقتصادية لهذا يمكن القول ان منظمة اوبك حالياً تواجه تحديات وهذه التحديات من الحجم والخطورة بحيث

حقيقية، واذا لم تنتهج سياسة عقلانية متوازية سواء في الحفاظ على ثرواتها وكيفية التصرف بها، فسوف ينتهي عصر النفط قبل ان تستطيع هذه الدول التطور والتقدم، وانها ستصبح عبئاً على الاخرين، لهذا يجب ان تعتمد كل دولة من دولها على سياسة جادة وعقلانية وان تستفيد من ثرواتها الى اقصى حد ممكن.

ثانياً: على المستوى المنظمي:

اي على مستوى المنظمة ككل، يجب على منظمة اوبك ان تعتمد على استراتيجية محددة واضحة فيما يتعلق بالانتاج والاسعار، وان تصبح فيها الصناعة النفطية جزءاً من حقل الاقتصاد. لهذا فلا بد من ايجاد استراتيجية كاملة وواضحة تجمع دول الوبك المنتجة وتحدد خطواتها وسياستها تجاه القضايا الاساسية المطروقة في المجال الدولي، وخاصة في المجال الاقتصادي، اصبح شيء لا بد منه، ولا يمكن للمنظمة ان تصبح متماسكة ومؤثرة ما لم تقر هذه الاستراتيجية وهذه الاستراتيجية المقترحة لا تقبل التأجيل او التساهل، وانها بمقدار ما تراعي اعتبارات واقع الدول المنتجة والتزاماتها، خاصة تجاه الدول النامية،

وحاولت هذه الدول تشويه وجه اوبك امام جمهورها المستهلك للطاقة، لهذا فان دول اوبك مطلوب منها ان تقوم بحملة لفضح هذه الاساليب، على ان اسعار نفط اوبك ليست الاسعار الحقيقية للنفط اذا ما قورنت باسعار المواد الصناعية والاولية الاخرى التي تصدرها الى الدول النامية وابسط مثال على ذلك هو اسعار الخمرور الاجنبية التي تصدرها للدول النامية هي عشرة اضعاف اسعار النفط وان هذه الخمرور لا تستعمل استعمالات متعددة كما هو حال النفط، هذا الاضافة الى الحملة الحالية على اسعار اوبك عندما وصلت اسعار النفط الى حوالي (٤٠) دولار للبرميل الواحد بسبب تدهور الاوضاع في الشرق الاوسط. لهذا فان اوبك مدعوة اكثر من اي وقت مضى على رص الصفوف من اجل تحقيق مصالحها الاقتصادية.

تتطلب مواقف واضحة وجريئة والى ان يتم وضع النقاط على الحروف ستبقى هذه التحديات كبيرة وخطيرة، وهذا هو جوهر التحدي الحقيقي (٣).

ومن هنا فان هذه المنظمة مستهدفة من قبل النظام الرأسمالي وخاصة الولايات المتحدة الامريكية، لهذا فلا بد لدول اوبك ان ترص صفوفها وتوحد مواقفها وخاصة في السياسة السعرية والسيطرة على السقف الانتاجي لها بشكل دائم وحسب مصالحها لكي تفوت الفرصة على الدول الصناعية التي تترصد لها، حيث قامت الدول الصناعة في الاونة الاخيرة بحملة مسعوره ضد المنظمة عندما ارتفعت اسعار الطاقة في الدول الصناعية وعزت هذه الدول اسبابها الى ارتفاع اسعار نفط اوبك الا ان السبب الحقيقي لم يكن لأرتفاع اسعار اوبك بل كان للضرائب العالية التي تفرضها الدول الصناعية على بيع الوقود

المصادر:

- ١- آفاق عربية، العدد السادس حزيران ١٩٩٣، ص٧
- ٢- آفاق عربية، العدد الثاني عشر، كانون اول ١٩٩٠ ص١٩
- ٣- مجلة النفط والتنمية، القسم السادس، كانون الثاني - شباط ١٩٨١، ص١٢